رأي القدس

النوايا الطيبة لن توقف الصدامات

■ تجددت الاشتباكات بين انصار حركتي «فتح» و«حماس» طوال يوم امس، مما أثار مخاوف الكثيرين من تطورها الى حرب اهلية تصعب السيطرة عليها لاشهر وربما لسنوات قادمة.

السيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني دعا الى عقد اجتماع بمشاركة ممثلي الجانبين في مكتبه لبحث كيفية التوصل الى اتفاق يوقف هذه الصدامات، بينما اعطى رئيس السلطة السيد محمود عباس تعليمات الى رجال الأمن بالتدخل بكل الطرق والوسائل لمنع اتساع نطاقها.

النوايا الطيبة لدى الجانبين موجودة، وكذلك الوعي بمخاطر مثل هذه الصدامات وانعكاساتها السلبية على الشعب الفلسطيني في مثل هذا الظرف الذي يواجه فيه الحصار التجويعي الخانق، وغياب اي افق للتسوية السلمية، ولكن النوايا وحدها لا تكفي، والوعي وحده لا يضع حداً للمواجهات الدموية.

اسباب كثيرة ادت الى حدوث هذه الصدامات والاشتباكات التي اوقعت حتى الآن ثلاثة شهداء وعشرين جريحاً، ابرزها الاحتقان المتنامي في اوساط الفلسطينيين نتيجة للانقسامات الخطرة في قمة السلطة.

فبينما يلتقي المسؤولون الكبار في الحركتين ويبتسمون امام الكاميرات وكأنهم على وفاق كامل، تتواصل عمليات التحريض لكوادرهم المسلحة على الارض ضد الطرف الآخر.

السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» اتهم الرئيس محمود عباس وبعض المتنفذين حوله بالتورط في مؤامرة اسرائيلية ـ امريكية لافشال حكومة الحركة المنتخبة، وذهب الرئيس عباس الى ما هو ابعد من ذلك عندما خرج عن كل ما هو مألوف بوصفه عملية تل ابيب الاستشهادية بـ«الحقيرة» واصداره مراسيم بضم المعابر وقوات الامن الى سلطته، وسحب كل الصلاحيات الاخرى من حكومة «حماس»، علاوة على «تسمين» قوات الحرس الرئاسي وتسليحها بأحدث الاسلحة بمساعدة اوروبية.

ولم يعد سراً ان بعض رموز السلطة الفلسطينية الفتحاوية يعملون على افشال حكومة «حماس» في وضح النهار، ويرفضون التسليم بالهزيمة في الانتخابات التشريعية الاخيرة، وبعض هؤلاء يملكون ميليشيات على الارض تتقاضى رواتب شهرية منهم مباشرة.

وفي ظل هذا الشحن من قبل الجانبين ضد بعضهما البعض تأتي الصدامات نتيجة حتمية متوقعة. فلا بد من مصارحة كاملة حول اسباب التوتر حتى يتم التوصل الى حلول عملية قابلة للتطبيق على الارض، وبما يؤدي الى حقن الدماء.

الظرف على درجة كبيرة من الحساسية واندلاع الحرب الاهلية سيؤدي الى كوارث وحمامات دماء، وتحقيق امل شارون الذي فشل في تحقيقه على مدى سنوات، والاهم من ذلك انه لن تبقى حكومة ولا رئاسة ولا متنفذون كبار في هذا الجانب او ذاك.

اي خيار للعرب بين امريكا وايران؟

د. عصام نعمان *

■ اندلع الصراع الامريكي ـ الايراني قبل اشهار طهران تحديها لامريكا واوروبا باستئنافها تخصيب اليورانيوم ونجاحها فيه. التحدي الاخير زاد الصراع احتداما وسوف يؤججه باطراد بعد انضمام ايران رسميا الى النادي النووي. اكثر من ذلك: سيظلل الصراع الامريكي ـ الايراني، من الآن فصاعداً، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وربما يندمج الاثنان تدريجياً في صراع واحد هو الصراع الامريكي ـ الاسلامي. اي خيار للعرب في هذا الصراع؟

الامر يتوقف على جورج بوش بالدرجة الاولى، اذ سبق للرئيس الامريكي ان اعلن في خطبة «حال الاتحاد» اواخر كانون الثاني/ يناير الماضي، ان بلاده تخوض حرباً مع «الاسلام الراديكالي». ما الاسلام الراديكالي؟ اليس هو المسلمون في شتى اقطارهم وامصارهم الذين يجدون انفسهم اليوم، لاسباب متعددة، في صراع متصاعد مع امريكا وبعض حليفاتها؟

امن النفط وامنُ اسرائيل: تعارض الولايات المتحدة امتلاك ايران القدرة على تخصيب اليورانيوم. تدّعي ان ذلك يمكّنها، متى ارادت، من صنع اسلحة نووية حتى لو تمّ التخصيب تحت رقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية.

ايران تردّ بان تخصيب اليورانيوم مخصص للاغراض السلمية فقط، وان معارضة امريكا مردّها الى تصميمها على حرمانها من امتلاك القدرة العلمية والتكنولوجية اللازمة للتقدم.

هل يمكن ان تتطور معارضة امريكا الشديدة لامتلاك ايران هذه القدرة الى ضرب منشآتها النووية؟

للحرب دوافعها وروادعها في آن، واللجوء اليها كما الاقلاع عنها يتوقفان على احتساب دقيق للقدرة عليها وتكلفتها والجدوى منها.

في باب الدوافع، تسوق امريكا مباشرةً او مداورةً اسباباً ثلاثة: تهديد ايران لأمنها وامن اسرائيل، وتهديدها المرتقب لأمنها النفطي، وتهديد الاسلام للحضارة الغربية.

يقول مسؤولون امريكيون حاليون وسابقون وخبراء ومستشارون ان امتلاك ايران اسلحة نووية استراتيجية (للمدى البعيد) او تكتيكية (للمدى القريب) يضع القواعد العسكرية الامريكية في الشرق الاوسط في متناول طيرانها الحربي وصواريخها المدمرة. ويقول هؤلاء ايضا ان تطويل مدى الصاروخ الايراني شهاب ـ 3 يضع اوروبا برمتها في متناوله، اي يهدد امنها كما امن القواعد الامريكية القائمة فيها.

لعل اشد ما يقلق امريكا خطرُ صواريخ ايران على امن اسرائيل. فصاروخ شهاب ـ 3 قادر على الوصول الى الكيان الصهيوني، واذا ما جرى تزويده سلاحاً نووياً فان قدرته التدميرية تتضاعف على نحو مقلق..

في هذا الاطار، تتحسب امريكا واسرائيل لخطر آخر لا يقل عنفا ودلالة هو امكانية لجوء ايران الى تزويد المقاومة الفلسطينية اسلحةً نووية تكتيكية. ذلك ان امتلاك منظمات المقاومة مثل هذه الاسلحة يقلب موازين القوى في فلسطين المحتلة ويقوّض الكيان الصهيوني، بشريا وبنيويا.

فوق ذلك، تخشى الولايات المتحدة من ان تتطور ايران بفضل قدراتها النووية، المدنية والعسكرية، الى قوة اقليمية مركزية، تشكّل نواةً لكيان اسلامي دولي ممتد من ماليزيا شرقا الى المغرب غربا، ومن جمهوريات آسيا الوسطى شمالا الى القرن الافريقي جنوبا.

على الصعيد النفطي تخشى الولايات المتحدة من ان يؤدي امتلاك ايران قدرات نووية متقدمة الى تهديد هيمنتها على منابع النفط واحتياطه في منطقة الخليج الذي يُقدّر بنحو ثلثي الاحتياط العالمي. ذلك كله في وقت يزداد طلب امريكا خاصةً ودول العالم عامةً على هذه المادة الاستراتيجية التي يتناقص معدل انتاجها مع تناقص معدل اكتشاف مكامن نفط جديدة واستثمارها او مع ايجاد مصادر جديدة او بديلة للطاقة. علماً ان الصين، وهي ثاني مستورد للنفط السعودي بعد الولايات المتحدة، قد تنجح مع اليابان في انشاء اضخم تجمع اقتصادي من 15 دولة آسيوية تضمّ نحو 3 مليارات نسمة، ما يضعها في مركز تزاحم شديد مع امريكا واوروبا للحصول على كميات اضافية هائلة من النفط والغاز.

اخيرا وليس آخراً، تخشى امريكا واوروبا من ان يؤدي امتلاك ايران قدرات نووية متقدمة، بالاضافة الى باكستان المرشحة للتخلص من نظام برويز مشرف، الى تعزيز قدرات العالم الاسلامي بتعداده البشري الهائل (1300مليون نسمة) وموارده الطبيعية الضخمة والمتنوعة واهمها النفط، والى قيامه تالياً بتهديد الحضارة الغربية (الاوروبية الامريكية) في المدى البعيد.

اثارة صراع سنيّ ـ شيعي: من اجل التخفيف من وطأة احتشاد المسلمين، في معظمهم، وتضامنهم ضد امريكا، تسعى ادارة بوش الى التركيز على انقسام المسلمين تاريخيا بين سنة وشيعة، واستثماره على نحو تستطيع معه ان تلعب بأهل الشيعة ضد حكومة ذات طابع سنّي على خلاف مع امريكا، كما حدث عشية احتلال العراق، او ان تلعب بأهل السنّة ضد حكومة ذات طابع شيعي غير مؤاتية لمصالح امريكا، كما يحدث الآن في العراق.

غني عن البيان ان لادارة بوش مصلحة اكيدة في سحب مفاعيل الانقسام السنيّ ـ الشيعي على الصراع المتصاعد بين امريكا وايران. ذلك ان وقوف العرب، حيث اهل السنّة في صفوفهم اكثرية، الى جانب امريكا يُضعف ايران، دونما شك، كما يضعف العرب عموما والفلسطينيين خصوصا في صراعهم مع اسرائيل.

تفادي صراع العرب وايران: لتفادي انزلاق العرب وايران الى صراعٍ بينهما غير مجدٍ بكل المعايير، يقتضي ان يعي الطرفان جيداً مصالحهما العليا على المدى الطويل، والاخطار التي تهددها، بغية التمييز بين التناقض الرئيس اي العداء السافر، والتناقض الثانوي اي المنافسة غير العدائية. ان نظرةً متأنية الى واقع الصراع في المنطقة تشير الى ان التناقض الرئيس بالنسبة للعرب وايران هو مع الولايات المتحدة وليس بينهما. فأمريكا تحالف اسرائيل منذ قيامها، وتمدّها بالمال والسلاح، وتؤيدها في المحافل الدولية، وتحتل العراق وترفض الانسحاب منه، وتهدد سورية بتغيير نظامها السياسي وربما باحتلالها ايضا، وبالضغط على لبنان حكومةً وشعباً لتجريد مقاومته الوطنية من السلاح استجابةً لطلب اسرائيل. كذلك تعادي امريكا ايران كما كانت تعادي العراق، حين فرضت على الدولتين الاسلاميتين الجارتين والمتخاصمتين، قبل احتلالها العراق، سياسة «الاحتواء المزدوج». ذلك كله لأن لا مصلحة لاسرائيل ولا لأمريكا في قيام قوة اقليمية مركزية، عربية او اسلامية، في المنطقة. فهي، كقوة عربية، تهدد اسرائيل في امنها. وهي، كقوة اسلامية، تهدد امريكا في مصالحها، لا سيما النفطية منها. لذا كانت سياسة الغرب، الاوروبي ومن ثم الامريكي، منذ زمن الامبراطورية العثمانية وعهد محمد علي باشا المصري في القرن التاسع عشر، الى عهد جمال عبد الناصر في القرن العشرين، تفتيتَ وحدة المنطقة بتفكيك الامبراطورية العثمانية وتوزيع ميراثها، بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو، مناطقَ نفوذ لبريطانيا وفرنسا، ثم الحؤول دون قيام وحدة راسخةً بين مصر وسورية في عهد عبد الناصر، واشاعة الفرقة والشرذمة في المشرق العربي بعد تفكيك الجمهورية العربية المتحدة، ناهيك بتمكين اسرائيل من قضم وهضم ما احتلته من فلسطين في حرب العام 1967.

امريكا تتصرف بما تقتضيه مصالحها، وابرزها النفط وامن اسرائيل، فلا اقل من ان يتصرف العرب بما تقتضيه مصالحهم، وابرزها المحافظة على ثرواتهم الطبيعية، واهمها النفط والغاز، واستثمارها على نحو مجدٍ وآمن، واستعادة حقوقهم في فلسطين المحتلة، وتحرير العراق واعادة بنائه، والعيش بسلام ووئام مع جيرانهم الايرانيين والاتراك والاحباش. صحيح ان ثمة افتئاتاً من تركيا على حقوق سورية (ضمّ لواء الاسكندرون) ومن ايران على حقوق العراق (ضمّ الاحواز) وعلى حقوق الامارات العربية المتحدة (ضم جزر ابو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى) الآنه افتئاتٌ قابل للتسوية رضائياً او قضائياً في داخل المجالس والمؤسسات الدولية ذات الصلة.

المهم ان امريكا تبدو مصممة، بعد نجاح ايران في تخصيب اليورانيوم، على ضرب منشآتها النووية الامر الذي سيؤدي الى الحاق أذى واضرار فادحة ليس بايران فحسب بل بمعظم دول المنطقة ايضا، لا سيما المنتجة للنفط. من الطبيعي، والحال هذه، ان تسعى الدول المعرّضة للاذى والضرر الى الحؤول دون نشوب حرب. هذا السعي المطلوب والمحمود يبدأ بترتيب البيت الداخلي، العربي والاسلامي. من هنا تنبع اهمية، بل اولوية، العمل المنهجي الجاد لتنفيس الاحتقان السنّي ـ الشيعي المفتعل في العراق وغير العراق من البلدان الاسلامية المتعددة المذهب. ولا سبيل الى معالجة هذه المشكلة الآ بالتسليم بان النزاع السنّي ـ الشيعي ليس في مصلحة العرب وايران والمسلمين جميعا بل في مصلحة امريكا واسرائيل، وان لهما دوراً محسوسا في افتعاله وتأجيجه، وان لسوء تدبير الاستخبارات الايرانية في جنوب العراق دورا غير مباشر ايضا في مفاقمته، وان الجانبين العربي والايراني مدعوان الى معالجة هذه المشكلة الخطيرة، بل محكوم عليهما بالتعاون الوثيق من اجل حلّها بالسرعة الممكنة.

روادع الحرب الثلاثة: دوافع الحرب المحتملة بين امريكا وايران يحدّ من تأثيرها روادع ثلاثة وازنة: القدرة والتكلفة والجدوى.

في مسألة القدرة، تبدو اسرائيل نظريا قادرة على ضرب المنشآت النووية الايرانية بما تملكه من صواريخ وطائرات حربية قاذفة بعيدة المدى، مصحوبةً بطائرات ـ صهاريج قادرة على تموينها بالوقود جواً. مع ذلك ثمة شكوك حول مدى قدرة طائراتها على التحويم في سماء ايران وقتاً كافياً للتمكّن من قصف المنشآت النووية المستهدفة. ذلك ان المنشآت موزعة في طول ايران وعرضها، وداخل مستوعبات خرسانية سميكة في عمق اعماق ارضها، الامر الذي ربما يتطلب بضعة ايام لقصفها وتدميرها.

امريكا تبدو في وضع عسكري افضل لتنفيذ جريمة القصف والتدمير، لكنها في وضع سياسي اسوأ ازاء العالم الاسلامي الذي سيثور لشنها الحرب، من دون وجه حق، على بلاد اسلامية. هذا مع العلم ان فعلة امريكا هذه قد يتأتى عنها خسائر بشرية واضرار اقتصادية فادحة وواسعة وكارثية. ذلك ان ايران قد توسع دائرة الاشتباك لضرب جميع مظاهر الوجود والنفوذ الامريكيين في المنطقة، بما في ذلك اسرائيل، الامر الذي قد يؤدي الى تدمير صناعة النفط، انتاجاً ونقلاً وتوزيعاً واستهلاكاً. ذلك كله يطرح مسألة التكلفة الباهظة لهذه المغامرة المحفوفة باخطار واضرار هائلة.

تبقى اخيراً وليس آخراً مسألة الجدوى. ذلك ان تدمير منشآت ايران النووية، وحتى تدمير ايران كلها على غرار ما فعلته امريكا في العراق، لا يحلّان مشكلتي الامن العسكري والامن النفطي الامريكيين. فالحرب على ايران والحاق أذى وتدمير شديدين بها سيشكلان تحديا واستفزازاً لمشاعر المسلمين على مدى العالم كله، وسيطلقان شرارة حرب شعبية ضد القواعد والمصالح والمواطنين الامريكيين تحت كل كوكب الامر الذي يبدد كل التدابير والتحوطات الممكنة لتحصين الامن العسكري الامريكي والاسرائيلي. كذلك فان توسيع دائرة الاشتباك في الحرب واحتمال تدمير صناعة النفط في المنطقة يؤديان الى تقويض الامن النفطي الامريكي، وربما الامن النفطي العالمي، لسنين كثيرة قادمة. اية جدوى تبقى للحرب عندما تكون حصيلتها كارثية بكل المعايير؟

استراتيجيا عربية ـ ايرانية مشتركة: كل ذلك، على اهميته وارجحيته، لا يكفي لمواجهة الاخطار والتحديات التي تحيط بالعرب والمسلمين عامةً وبمنطقة الخليج خاصةً ما لم يقترن بالتوافق على نهج، بل على استراتيجيا، يضطلع الجانبان العربي والايراني بتنفيذها، وتكون لها المرتكزات الثلاثة الآتية:

● اعلان ايران بقرار من مجلس الشورى فيها، مشفوعاً بتعهد من مرشدها الاعلى السيد علي خامنئي، بعزمها على عدم المساس بحقول النفط وآبارها وتجهيزاتها في جميع بلدان الخليج اذا ما اضطرت، في سياق استراتيجيتها الرامية لوقف تدفق النفط، الى اغلاق مضيق هرمز وتعطيل خطوط نقله البحرية كردّ مشروع على قيام امريكا بقصف منشآتها النووية.

● اعلان البلدان العربية المنتجة للنفط، لا سيما السعودية، تعهدها بالوقف الفوري لانتاج النفط وتصديره الى الدولة او الدول البادئة بالعدوان على ايران او غيرها من دول الخليج، سواء استندت في استعمال القوة الى قرار من مجلس الامن الدولي او من دونه.

● عقْدُ قمة لملوك ورؤساء دول منظمة المؤتمر الاسلامي لاعلان موقفٍ صارم ضد استعمال القوة من طرف اية دولة عضو في الامم المتحدة ضد اية دولة عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي، والتهديد بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية معها، بما في ذلك النفط والغاز، في حال تجاهلها هذا الاعلان الملزم ولجوئها الى استعمال القوة.

بمثل هذا النهج الفاعل تتحقق وحدة العالم العربي والاسلامي، بدوله ومنظماته وحركات مقاومته، فتفكر الولايات المتحدة اذ ذاك مرتين قبل ان تغامر بشن حرب مكروهة ومكلفة ومؤدية، لا محالة، الى التسبب بكوارث بشرية واقتصادية ماحقة ليس لدول المنطقة فحسب بل لامريكا واوروبا ودول اخرى ايضاً في شتى انحاء العالم.

* كاتب وسياسي من لبنان

صحافيو العراق

محمد كريشان

■ التفاصيل الوحشية الدنيئة التي نشرتها «الصاندي تايمز» وقالت إنها تتعلق بجريمة قتل الزميلة أطوار بهجت تفاصيل، إذا ما تأكدت صدقيتها فعلا، لا يمكن تصورها حتى في أكثر أفلام الرعب قسوة وتخويفاً، تفاصيل لا يمكن أن تصدر إلا من أناس سقطوا إلى ما دون درك الحيوانية فبات مكانهم الطبيعي داخل الأقفاص أو في مستشفى للأمراض العقلية شديد الحراسة، فحتى في أكثر النزاعات تاريخية أو دموية لا أتخيل أن يمثل عدو بعدوه بهذا الشكل القذر فكيف يمكن أن يفعلها أحدهم بآنسة مسالمة أولا وبنت جلدته ودينه ووطنه ثانيا.

ما ورد في الشريط المصور الذي تحدثت عنه الصحيفة البريطانية بغض النظر إن كان تعلق فعلا بالمرحومة أطوار أو بسيدة أخرى، كما يجزم آخرون اعتمادا على شهادات مختلفة بعضها مستقى من عائلة أطوار نفسها التي نفت تماما وبقوة أن يكون ما ورد في الشريط المزعوم يتعلق بها أصلا، يفترض أن يكون الصرخة المدوية الأخيرة إلى كل الطبقة السياسية الجديدة في البلاد لتفيق من سباتها وأوهامها وتسأل نفسها عن هذا الدرك الأسفل الذي وصل إليه «العراق الجديد» في عهدهم الميمون، فحين تتحول الأخبار اليومية من العراق إلى تكرار صيغة «عثر اليوم على كذا جثة مجهولة الهوية وعليها آثار تعذيب» وحين تصبح الجثث المكتوفة الأيدي إلى الخلف والمعصوبة العينين تتكدس في الشاحنات كالأكياس، وحين يتكرر أن هؤلاء اعتقلتهم أو اختطفتهم أو داهمتهم «عناصر ترتدي زي الشرطة العراقية» فلا بد من وقفة شجاعة لتحديد المسؤوليات والإشارة بأصبع الاتهام الثابت والموثق إلى هذه الجهة أو تلك عوض التكهنات والترجيحات وتبادل الاتهامات دون تحقيق جدي أو اعتقال واحد مدو لمشتبه بهم ناهيك عن محاكمات عادلة تكشف المستور وتحاسب المجرمين.

كل المنظمات الدولية باتت تقول ان عدد من قتل في العراق من الصحافيين فاق أي نزاع أو حرب في التاريخ الحديث كحرب الفيتنام أو التصفيات التي حدثت في أمريكا اللاتينية أيام الدكتاتوريات العسكرية أو غيرها، فيما قالت نقابة الصحافيين العراقيين أن 101 صحافي قتلوا في البلاد منذ الغزو الأمريكي، كما أن لا شيء في التاريخ العربي الحديث يشبه ما وقع للصحافيين في العراق اللهم ذاك الذي جرى تقريبا للزملاء في الجزائر الذين سقط منهم أيام الاقتتال الداخلي في تسعينات القرن الماضي ما بين ستين وسبعين، بعضهم سقط في البداية باغتيالات ثم تطور الأمر إلى اختطاف وتعذيب وقتل ليتم العثور بعد ذلك عن جثث مقطعة الأوصال أو مفصولة الرأس.

ما قاله أمين سر نقابة الصحافيين العراقيين مؤيد اللامي من أن «الصحافي العراقي في زمن النظام السابق كان مقهورا وجائعا وفقيرا وعليلا لأنه لا يستطيع أن يكتب ما يريد، أما الآن فالصحافي العراقي قاصر أيضا بسبب الخوف»، والخوف من ماذا؟ من القتل وليس من مجرد الاعتقال والمضايقة، يذكرني بما قاله لي ذات يوم صديق عراقي في بغداد قبل عامين، فقد قال لي مهموما ومكسور الخاطر ان النظام السابق كان يعاملنا كالقطيع ولكن هذا القطيع كان على الأقل لا ينام جائعا ولا يخاف أن يقتل بعضه عبثا في الشارع يوميا كما هو حاصل اليوم. هذه هي قمة مأساة العراقيين اليوم: المفاضلة بين دكتاتورية غابرة وعهد أمريكي جديد بأدوات محلية ليس فيه سوى النهب المنظم واسع النطاق والقتل العشوائي أو على الهوية.

بعد الغاء قانون التجمعات: الكويت تواجه إشكالية «البادية» و«الحضر»

د. سعيد الشهابي *

■ جاء قرار المحكمة الإدارية الكويتية الاسبوع الماضي بعدم دستورية قانون التجمعات للعام 1979 متأخرا ثلاثة عقود تقريبا، ولكنه استقبل بارتياح في الاوساط الكويتية لأنه يمثل سابقة مهمة في نمط الحكم في هذا البلد الخليجي، ودفع الى شيء من التفاؤل بامكان تطوير انظمة الحكم في الخليج، وهي أشد الانظمة في العالم جمودا وتخلفا بالمعايير الديمقراطية الدولية. فالغاء ذلك القانون القمعي تطور ايجابي من شأنه ان يضغط على الدول المجاورة التي ما تزال تحرم مواطنيها من الحريات كافة ومنها حرية التجمع. فليست هناك دولة خليجية واحدة تسمح بالاعتصامات او عقد الندوات بدون اذن من السلطات. وحتى الدول التي تدعي انها أدخلت اصلاحات سياسية في نمط حكمها، مثل البحرين، ما تزال ترفض السماح بحرية التجمع الا ضمن الاطر الرسمية والاملاءات السلطوية. وما اكثر الاعتداءات التي تعرضت لها التجمعات الشعبية المعارضة للعائلة الحاكمة، وما اكثر المصابين الذين سقطوا برصاص قوات الامن لمشاركتهم في تجمعات سلمية للمطالبة بحقوقهم. ولذلك لم يكن غريبا ان يبدأ الاعلام الدولي المستقل بالتشكيك في ادعاءات الحكومة.

الكويت، وهي اعرق دول الخليج في ممارستها الانتخابية، بدأت في الفترة الاخيرة السعي لتطوير تجربتها، وذلك لأسباب منها: اولا التغيير الذي تم في رأس السلطة بعد وفاة اميرها السابق، الشيخ جابر الاحمد الصباح، وصعود الشيخ صباح الاحمد الى سدة الحكم. وثانيها: الانتقادات والضغوط الامريكية بسبب بطء التطور والمطالبة بالخروج من الجمود السياسي الذي لف التجربة أكثر من اربعين عاما، وثالثها: العمل الدؤوب من داخل الكويت لحسم الوضع السياسي، فاما ان يكون على قدر معقول من الممارسة السياسية او ليواجه احتمالات التمرد والاضطراب السياسي الداخلي. ورابعها: التحولات السياسية في المنطقة وما تتطلبه من تقوية الاوضاع الداخلية لبلدان الخليج لمواجهة استحقاقات التغيرات في العراق وايران (بعد فوز احمدي نجاد بالرئاسة وتصاعد الازمة المرتبطة بالمشروع النووي الايراني) وبقية دول الخليج، خصوصا المملكة العربية السعودية، وخامسها، صعود التهديد المنبعث من تنظيم «القاعدة» الذي يستفيد من التناقضات المجتمعية والسياسية لفرض نفسه بديلا بعنوان الدين. وتحت الضغوط الخارجية تم اقرار السماح للمرأة بممارسة دور سياسي بالانتخاب والترشح لعضوية مجلس الأمة. جاء ذلك بعد اكثر من عقدين من النشاط النسائي الذي ميز الكويت عن اغلب دول الخليج.

بعد هذه التطورات، هل يمكن القول ان الكويت اقتربت من الممارسة الديمقراطية الحقيقية؟ للاجابة على هذا السؤال لا بد من استحضار مقولة اساسية في تعريف الديمقراطية مفادها ان جوهر الديمقراطية يتمثل بالتداول على السلطة، وقدرة المواطنين على اختيار حكوماتهم. وهذا ما لم تحققه التجربة الكويتية حتى الآن، ولا ينص عليه دستور البلاد. فعائلة آل صباح هي الحاكمة، يرأسها الامير الذي يعين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره بتعيين اعضاء حكومته. وبرغم تطور التجربة الكويتية، فما تزال الوزارات السيادية بأيدي افراد العائلة الحاكمة، وما يزال الصراع على المناصب داخل الحكومة قائما. حق المواطن الكويتي في المجال السياسي ينحصر باختيار عضو مجلس الأمة، وليس من حقه الاطاحة بالحكومة او اشتراط الشراكة السياسية مع العائلة الحاكمة. مع ذلك لا بد من الاعتراف بأن عائلة آل صباح قامت على اساس التشاور مع اعيان الكويت على نمط الحكم، ولم تحد عن ذلك الا في فترات محدودة، كما حدث عندما قامت بحل مجلس الأمة في 1976 حتى 1981، ثم 1986 حتى 1991. في هاتين الفترتين شهدت البلاد ظروفا عصيبة، وتوترت اوضاعها وشهدت اعمال عنف ادت الى اعتقالات واسعة وممارسة التعذيب. وبسبب هذه المسيرة المضطربة لم تستطع التجربة الكويتية قطع خطوات كبيرة على طريق تطوير تجربتها حتى الآن. ولكن ذلك لا يعني نهاية الطريق فيما لو وجدت النية لتحقيق التغيير. فالعلاقة بين آل صباح وشعب الكويت تميزت، عموما، بقدر من التفاهم والابتعاد عن التطرف والعنف، وبالتالي فالوضع الكويتي ليس مرشحا لانفجار امني واسع وفق المعطيات الحالية.

هذه الحقيقة لا تعني انتهاء التراشق الاعلامي والسياسي بين العائلة الحاكمة والنخب السياسية، كما لا يعني قدرة العائلة الحاكمة على للمة شملها بالطريقة التي تؤهلها للحكم المتواصل بعيدا عن التحديات الداخلية والخارجية. وقد اثبتت التجربة ان الكويت مستهدفة في أمنها من الخارج، وما تزال تجربة الاجتياح العراقي للاراضي الكويتية في 1990 ماثلة في الاذهان.

وثمة أزمة جديدة ـ قديمة تواجه التجربة الكويتية في الوقت الحاضر، تتمثل بتوسع نفوذ من يسمون «البدو» على حساب النفوذ التقليدي لـ«الحضر». هذه مشكلة تهدد التوافق المجتمعي وقد تكون لها تبعات غير محدودة الآثار، كما انها ليست جديدة. فمنذ اكثر من عشرين عاما، اتضح وجود شرخ في الهيكلية السياسية الكويتية، وهو شرخ مرشح للتوسع اذا لم يتم التعاطي معه بقدر من الحكمة والجدية. ويؤكد الساسة الكويتيون انها قضية مفتعلة من جانب الحكومة التي رأت مصلحتها على المدى البعيد تقتضي التحالف مع القبائل البدوية لضمان حضورها المجتمع الكويتي الذي اتسم بالوعي والمعرفة والثقافة. وتواصلت عملية التجنيس على مدى العقود الاربعة الماضية، حتى اصبحت نسبة البدو الكويتيين تتجاوز نصف السكان. ويرى بعض الساسة المخضرمين، مثل الدكتور احمد الخطيب، عدم امكان المواءمة بين الظاهرة القبلية والممارسة الديمقراطية. وفي الفترة الاخيرة طرحت هذه القضية نفسها على الساحة الكويتية بقوة، ويتم حاليا التعاطي في سبل تجاوز اشكالياتها، ان كان ذلك ممكنا. وينصب النقاش الجاري حول الدوائر الانتخابية وضرورة اعادة النظر فيها لتوفير مناخ متساو للجميع للمشاركة في العملية السياسية. في العقدين الاولين من التجربة السياسية بعد الاستقلال (1961 ـ 1981) كانت الكويت مكونة من عشر دوائر انتخابية يمثل كلا منها خمسة اعضاء بمجلس الامة. وبعد فترة حل المجلس الاولى (1976 ـ 1981) تم تحويل الكويت الى 25 دائرة انتخابية يمثل كلا منها عضوان بمجلس الأمة. ادى هذا التوزيع الى زيادة نفوذ القبائل على الحضر، واستطاعت الحكومة الاستفادة من الوضع، اذ انها تعتبر البدو اقرب الى سياساتها من بقية الكويتيين، وانها اكثر قدرة على استمالتهم من بقية الكويتيين.

منذ العام 1992 بدأ صراع خفي حول كيفية ادارة المشروع الانتخابي في الكويت، لان الرموز المعارضة مثل الدكتور احمد الخطيب، ترى ان سياسة العائلة الحاكمة التي اعتمدت تجنيس البدو في العقود الثلاثة السابقة، تهدف لافراغ مجلس الأمة من قدراته الرقابية والتشريعية، وذلك بملء مقاعده بالعناصر القبلية. ويتمثل ذلك الصراع بالحديث الخجول في السابق حول توزيع الدوائر الانتخابية، وظهور ذلك الحديث الى العلن مؤخرا بشكل واضح. ويمثل الاعتصام الذي قام به «الوطنيون» قبل بضعة ايام امام قصر السيف (بيت الامارة) للمطالبة بتقليص الدوائر الانتخابية الى خمس مؤشرا لعمق الشعور باهمية مسألة الدوائر الانتخابية. هذا برغم ان هذا المقترح جاء اساسا من مجلس الوزراء بعد دراسة مستفيضة قامت بها لجنة خاصة تم تشكيلها للنظر في التقسيم الافضل لتلك الدوائر. وروعي في هذا التقسيم تحقيق امرين: ضمان توزيع سكاني عادل، وتوزيع جغرافي متوازن. والواضح ان البلدان الصغيرة مثل الكويت ستظل تعاني من مشكلة صعوبة توزيع المقاعد البرلمانية، وخضوعها للارادة السياسية للعائلات الحاكمة. وربما الافضل تحويل البلاد الى دائرة انتخابية واحدة لتكون النتائج انعكاسا واقعيا للتركيبة السكانية. فتوزيع الكويت الى خمس دوائر سوف يقلص قدرة الحكومة على استغلال الوضع لصالحها، ولكنه لن يمنع ذلك بشكل كامل. وبعد تجربة الرجوع الى المحكمة الإدارية حول قانون التجمعات، فقد تعمق الشعور لدى مجموعات المعارضة بضرورة تفعيل تلك الاداة لحل النزاعات، وتقليص قدرة الحكومة على الاعتماد على «الذكرة التفسيرية» كلما شعرت بالحاجة للتدخل بهدف التأثير على القرارات التشريعية. المحكمة الادارية اثبتت هذه المرة قدرا من الحياد والموضوعية ازاء قانون التجمعات، واعتلت الاصوات التي تطالب الحكومة بالاعتذار عما فعلته خلال ربع القرن الماضي، خصوصا ان هناك من الكويتيين من تضرر كثيرا بسبب قانون التجمعات، ومن بينهم السيد احمد المهري الذي أبعد من الكويت في 1981 بسبب مشاركته في تجمع مناوئ للحكومة.

وتجربة الكويت اثبتت ان التشبث بالعقلية القبلية يحول دون تطوير التجربة. واذا كانت المحكمة الادارية قد نجحت في اعتبار قانون التجمعات غير دستوري، وذلك بعد ما يقارب العقود الثلاثة، فان اداءها المستقبلي بشأن عدد من القضايا سوف يكون مؤشرا لمدى قدرتها على الانفكاك من التأثير الحكومي والموروث القبلي. فهناك مشروع الاحزاب ومشروع تجنيس البدون، بالاضافة الى الدوائر الانتخابية، وكلها قضايا ساخنة تتحدى اصحاب القرار، وكذلك المحسوبين على المعارضة. يضاف الى ذلك ان هناك قضايا اساسية تعتبرها العائلة الحاكمة من القضايا السيادية التي لا تستطيع المحكمة الادارية النظر فيها وهي ثلاث في الوقت الحاضر: المطبوعات ودور العبادة والجنسية. وكان قانون التجمعات رابع هذه القضايا «السيادية» قبل القرار الاخير للمحكمة الادارية. وسيظل موقف المعارضة صعبا اذا لم تستطع اختراق هذه القضايا «السيادية». ومصطلح «المعارضة» هنا مجازي نظرا لصعوبة تبلور معارضة فاعلة في ظل نظام قبلي يسعى الحكم لتأصيله. انه جانب من الصراع بين الجديد والقديم، بين الديمقراطية والاستبداد، وبين التطور والجمود. فقضية البدون مثلا، ما تزال واحدة من القضايا التي يختلط فيها الجانب السيادي بالحقوق المدنية التي لا تنفك عن اختصاصات مجلس الامة، وقد استغلتها العائلة الحاكمة بشكل فاعل لتجنيس من تشاء بعد الاستقلال لضمان تركيبة سكانية تحقق هيمنتها. وانه لأمر غريب جدا ان تعتبر هذه القضايا ذات طابع سيادي، مع انها مرتبطة بشكل وثيق بالمجتمع المدني وحقه في ممارسة قدر من الحرية في اطار الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي يفترض ان تلتزم به حكومة الكويت.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street